



معضلة انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي وأثرها على سياسة حزب العدالة والتنمية الإقليمية

د. عبدالناصر محمد سرور
أستاذ العلاقات الدولية المشارك
جامعة الأقصى - فلسطين

أ. إبراهيم يوسف عبيد
ماجستير في الدراسات الإقليمية

مستخلص البحث

تهدف الدراسة إلى استعراض الدوافع التركية في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتحليل خلفيات التخوف والتردد الأوروبي بالرغم من الإصلاحات البنوية التي أجرتها تركيا على نظامها الاقتصادي والدستوري والقضائي وفقاً للمعايير الأوروبية. كما تسعى الدراسة إلى تسليط الضوء على تداعيات هذا التردد على سلوك تركيا الخارجي تجاه المنطقة. ولقد اعتمدت الدراسة على المناهج التالية:

المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج السلوكي، والمنهج الواقعي.

أما المفصلات الرئيسية للدراسة، فهي:

- الدوافع والعوامل التي تنطلق منها تركيا للحصول على عضوية كاملة في الاتحاد الأوروبي بشقيها الداخلي والخارجي.
- خلفيات الموقف الأوروبي.
- اثر الموقف الأوروبي على سياسة حزب العدالة والتنمية الإقليمية.

المقدمة

منذ الإعلان عن إلغاء الخلافة العثمانية سنة ١٩٢٤، سعى مصطفى كمال (أتاتورك) إلى قيام جمهورية علمانية على النسق الغربي، فبدأ حكمه بإصدار مجموعة من القوانين التي دعمت توجهاته نحو أوروبا، ولم يخف رغبته في أن تصبح تركيا دولة أوروبية وسلخها عن الشرق كلياً، أما



مشوارها نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فقد بدأ منذ عام ١٩٥٩ فيما كان يعرف وقتها باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وقد تعزز حلم الانضمام إلى أوروبا عام ١٩٦٣ عندما أصبحت تركيا عضواً مشاركاً فيها، وذلك بموجب اتفاقية الشراكة بين تركيا وأوروبا، تلاها التوقيع عام ١٩٧٠ على البروتوكول الإضافي لاتفاقية الشراكة الذي يركز على جدول زمني لخفض الجمارك على البضائع التجارية بين الجانبين.

وفي عام ١٩٨٧ تقدمت حكومة "تورغوت أوزال" رسمياً بطلب الحصول على عضوية كاملة في الاتحاد، وبعد ذلك بثلاث سنوات أقرت المفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا بأحقية تركيا للعضوية. وفي العام ١٩٩٥ تم توقيع اتفاقية تأسيس اتحاد جمركي بين تركيا والاتحاد الأوروبي، وفي عام ١٩٩٩ اعترف المجلس الأوروبي في قمة "هلسينكي" رسمياً بتركيا بوصفها دولة مرشحة للحصول على عضوية الاتحاد، مما شجع تركيا على بذل جهود إصلاحية في مجال حقوق الإنسان وحقوق الأقليات ووفق معايير مؤتمر كوينهاغن. وجاء تطلع تركيا نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أيضاً في عهد حزب العدالة والتنمية، وخاصة بعد زيارة رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" إلى بروكسل في منتصف العام ٢٠٠٤، وفي ٣ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥ بدأت تركيا محادثات الرسمية مع الاتحاد للانضمام إليه.

لذا، تأتي هذه الدراسة لتجيب عن تساؤل مركزي ورئيس: ما هي الدوافع التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي؟ وما هي أسباب وخلفيات التردد الأوروبي، وكيف انعكس ذلك على توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه بعض القضايا الساخنة في المنطقة؟.

وتكمن أهمية الدراسة في استعراض مجموعة الإصلاحات التي نفذتها حكومة حزب العدالة والتنمية برئاسة "رجب طيب أردوغان" سواء ما هو متعلق بالشأن الداخلي، أو ما يخص السياسة الخارجية، على اعتبار أن ذلك يشكل استجابة لشروط ومعايير "كوينهاجن" التي حددها الاتحاد



الأوروبي للانضمام التركي. كما تسعى الدراسة إلى تحليل السلوك التركي الحالي والمتوقع في ظل سياسة المماثلة والتسويق التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي في موضوع الانضمام التركي للاتحاد.

وقد اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي كأساس لدراسة وتحليل دوافع الانضمام وخلفيات المماثلة، كما تم الارتكاز على العديد من الاقتربات، كالمنهج السلوكي في تحليل السلوك السياسي لحكومة حزب العدالة والتنمية، علاوة على الاقتراب الواقعي في تحليل السياسة الخارجية التركية.

أما المحاور الرئيسة للدراسة، فهي:

- الدوافع التركية.
- خلفيات الموقف الأوروبي.
- أثر الموقف الأوروبي على توجهات حزب العدالة والتنمية الإقليمية.

المحول الأول: الدوافع التركية

تتعلق تركيا في محاولاتها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من مجموعة دوافع، منها ما يتعلق بالوضع الداخلي التركي، كالنمو الاقتصادي والإصلاحات الدستورية والقضائية والإصلاحات في مجال حقوق الإنسان. ومنها ما هو خارجي، يتعلق بحلفاء تركيا في الساحتين الإقليمية والدولية، كالولايات المتحدة وإسرائيل، وبعض الأطراف الأوروبية المؤيدة لانضمامها إلى النادي الأوروبي.

أولاً: الدوافع الداخلية

ثمة رؤية تركية مفادها، أن الحكومات التركية المتتالية لم تتمكن من تحقيق مصالح الشعب التركي، بل يذهب البعض إلى أبعد من ذلك، عندما اتهمت الحكومات التركية بعدم النجاح في إدخال بلادهم إلى أوروبا- رغم



توفر الفرص لذلك- بمعنى آخر، أنها فشلت في استثمار حاجة أوروبا لتركيا إبان مرحلة الحرب الباردة. لذلك يتوقع الأتراك أن من شأن انضمام بلادهم إلى الاتحاد الأوروبي قد يساعد في حل مشاكلهم المتعلقة بالاقتصاد والتجارة المتبادلة مع أوروبا، لاسيما وان استطلاعات الرأي تشير إلى أن ٧٠% من الأتراك يؤيدون انضمام بلادهم إلى الاتحاد الأوروبي^(١). أي أنه يستحوذ على نسبة من أوساط الشعب التركي. وخصوصاً، بعدما نفذت تركيا مجموعة إصلاحات تتناسب ومعايير "كوبنهاجن"^(٢)، منها:

١- الإصلاحات السياسية

سيطرت رغبة تركيا في أن تصبح عضواً كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي، على غالبية تفاعلاتها الداخلية والدولية. فقد شهدت الساحة التركية خلال الأعوام السابقة العديد من المؤثرات الدالة على استمرار مساعيها في هذا الصدد. فهناك خط عام حكم هذه التطورات، وحكم أيضاً استجابة الحكومة لهذه التطورات، وهو ما يتجلى بوضوح في التعديلات القانونية التي تم إحداثها في نظامها القانوني لكي يتوافق مع معايير كوبنهاجن، وأيضاً في الحرص على عدم تفسير خطواتها بأنها عملية أسلمة للدولة.

وقد تبلورت مسيرة الإصلاحات التركية منذ مطلع ستينيات القرن الماضي، بتأييد محلي ودولي واسع النطاق. وما إن تسنى لحزب العدالة والتنمية الوصول إلى سدة السلطة في العام ٢٠٠٢ ونجاحه بعد ذلك في ترسيخ تواجه من خلال الانتخابات البلدية والبرلمانية والاقتراع الرئاسي في البرلمان، حتى باتت السبل ممهدة أمامه لتسريع وتيرة المسيرة الإصلاحية، وتوسيع نطاقها لتشمل مختلف جوانب الحياة التركية بما فيها الدستور. وقد وضع زعيمه رجب طيب أردوغان الإصلاح على رأس أولوياته، مرتكزاً



على خيار تعزيز فرص الانضمام إلى العضوية الأوروبية من جهة، ومتطلعاً إلى ترتيب البيت الداخلي التركي من جهة أخرى^(٣)، وعليه بدأت حكومته في مطلع العام ٢٠٠٣ مجموعة إصلاحات قانونية متوافقة مع معايير كوينهاجن الأوروبية، وقد نجحت جهود أردوغان في إعادة هيكلة مجلس الأمن القومي وتقليص سلطاته التنفيذية، والتخفيف من سيطرة العسكر على الحياة السياسية للبلاد لصالح المدنيين، بحيث أصبح مجلس الأمن القومي جهازاً استشارياً فقد الكثير من صلاحياته التنفيذية وأصبحت قيادة المؤسسة العسكرية مرتبطة بالحكومة إلى حد كبير بعد أن كانت طوال العقود الماضية المسئولة عن تمرير الأوامر للحكومة على شكل توصيات ملزمة التنفيذ. وانطلاقاً من تحقيق هذا الانجاز الدستوري، بدأ الحزب- وياشرف مباشر من زعيمه أردوغان- بالإعداد لدستور جديد شامل بدلاً من دستور عام ١٩٨٢ المعمول به منذ الانقلاب العسكري الذي قام به الجنرال "كنعان ايفرين" عام ١٩٨٠ والذي يلخص بمقولة "الجيش يحمي الدستور، والدستور يحمي الجيش"^(٤). وقد انتظر حزب العدالة والتنمية طوال الفترة الماضية لي طرح التعديلات الدستورية في البرلمان لقناعته بأن التوقيت الحالي هو الأفضل لأسباب داخلية، وأخرى متعلقة بالسياسة الخارجية، فعلى المستوى الداخلي حقق الحزب انجازات كبيرة في شتى الميادين والأصعدة جعلته في صدارة المشهد السياسي التركي، بما يخوله ذلك من دفع برنامجه الإصلاحي إلى واقع التنفيذ لأن عدم ذلك يعني فقدانه لمصداقيته ورصيده الجماهيري. أما على مستوى السياسة الخارجية، فهناك قناعة لدى قيادة حزب العدالة بأن الدستور التركي لم يعد يتناسب وتعاضم النفوذ التركي إقليمياً ودولياً، إذ يقول أردوغان: "ليس خيلاً أن يكون القرن الواحد والعشرون قرن تركيا، لكن هذا لا يتحقق إلا بتحديث تركيا من خلال التعديلات الدستورية التي تليق بها"^(٥).



كما اشتملت الإصلاحات على عدة ضمانات تحمي الحريات السياسية والثقافية وحقوق الإنسان. منها العمل على تعجيل إجراءات التحقيق، وتشديد العقوبات في حالات التعذيب، ومنع محاكمة المدنيين في المحاكم العسكرية، وإلغاء جرائم الرأي وتعديل قوانين الجمعيات الأهلية لتسهيل إجراءات الإشهار والسماح بتدريس اللغة الكردية في المدارس والبعث الإعلامي باللغة الكردية، وإلغاء حظر ارتداء الحجاب في الجامعات والمعاهد الحكومية، والانفتاح على قضايا العمال وحقوق النساء والأطفال من خلال إنشاء محاكم خاصة بالأحداث واستثناءهم من تهمة الإرهاب والجريمة المنظمة، وهي تعديلات تأتي على شكل استجابة لمطالب المواطنين من جهة، وتلبية لمطالب الاتحاد الأوروبي الذي وجه انتقادات شديدة لتركيا بسبب بطء الإصلاح من جهة أخرى^(٦).

أما التعديلات الدستورية والقانونية التي استطاع حزب العدالة والتنمية إدخالها على بنية الدولة السياسية والتي من خلالها استطاع تقليص تدخل العسكر، فقد تضمنت ما يلي:

- تعديل المادة (١٥) من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة حيث تم إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من بين أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق أول/ بحري. لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس^(٧).

- تعديل المادتين (١٢٥-١٤٥) ذات الصلة بقضية محاكمة العسكر أمام المحاكم المدنية بدلاً من العسكرية، وعدم محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية إلا في حالات الحرب، وهي قضية أثارت جدلاً كبيراً بين قيادة الجيش وحكومة حزب العدالة. واللافت أن التعديل يسمح بمحاكمة الجنرالات المتقاعدين بما في ذلك قادة انقلاب ١٩٨٠، كما يلحظ التعديل إجراء تغييرات واسعة في الجسم القضائي، وتحديداً في بنية كل من



المحكمة الدستورية العليا ومجلس القضاء الأعلى، من خلال زيادة أعضاء المجلس من ١١ عضو إلى ١٩، (تم التراجع لاحقاً إلى ١٧ عضواً) وعدد أعضاء المجلس القضائي من ٧ إلى ٢١ عضواً، فضلاً عن اختيار الأعضاء من قبل البرلمان ورئيس الجمهورية بدلاً من الطرق السابقة، والتي كانت جميعها تتم بتأثير المؤسسة العسكرية، وقد أثارت طريقة التعيين هذه انتقادات حتى من قبل الرئيس عبدالله غول، عندما طالب بانتهاج أفضل الطرق في التعيينات واتخاذ الحذر والحيطه مع قضية التعديل الدستوري، منطلقاً من أن الدستور وثيقة ملزمة للجميع ولمدة طويلة^(٨).

٢- الإصلاحات الاقتصادية

أصبحت تركيا بفضل موقعها الإستراتيجي من ناحية، وتحسن مستواها الاقتصادي من ناحية أخرى تشعر بأهميتها الإستراتيجية على المستويين الإقليمي والدولي، ويعلق "كمال كيريسجي" مدير معهد الدراسات الأوروبية في جامعة بوغازيجي التركية على ذلك بقوله: "لأول مرة في حياتي المهنية أرى تركيا وهي تتصرف بهدوء كامل وبتقنة في النفس... هناك عنصر ثقة بدأ ينتشر في كل جوانب الاقتصاد التركي وجزء من سياستها الخارجية، وهو شيء صحي سواء لتركيا أو للاتحاد الأوروبي"^(٩).

ولقد أظهرت التقارير التي قامت بها العديد من مراكز الأبحاث الأوروبية أن تركيا لم تكن في أي وقت اقرب إلى الاقتصاد الأوروبي مما هي عليه الآن، ومن الأمثلة على ذلك، أن بعض أكثر ماركات السيارات الأوروبية شهرة مثل "بورش" و"فيات" و"رينو" يتم تصنيعها الآن في تركيا، علاوة على أنها أصبحت أكبر مصدر لأجهزة التلفزيون لأوروبا في الوقت الراهن^(١٠).

بالإضافة إلى الإحصائيات التي تشير إلى أن نسبة النمو في الاقتصاد التركي وصلت إلى ٧% منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، علاوة



على أن نسبة التضخم تم تقليصها إلى ١٠% سنوياً، وهو ما كان سبباً في جذب أعداد كبيرة من المستثمرين الأوروبيين إلى تركيا في الفترة الأخيرة، لذلك لو انضمت تركيا إلى الاتحاد الأوروبي فإن اقتصادها سيحتل المرتبة السادسة بين اقتصاديات دول الاتحاد^(١١). ويعلق "فيليكس هوالد" مدير الدائرة الأوروبية في المنتدى الاقتصادي العالمي على ذلك بقوله "إن قادة الأعمال في أوروبا ينظرون إلى السوق التركي على أنه سوق نام وواعد ويحتوي على العديد من الفرص"^(١٢).

وقد أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي في ٢٠٠٥ تقريراً رأى فيه أن تركيا- رغم أن الكثيرين ينظرون إليها على أنها تمثل مصدراً للخطر على أوروبا- قد تلعب دوراً مهماً كمصدر رئيس من مصادر تخفيف الأخطار التي تهدد القارة"^(١٣).

هذا إلى جانب القفزات التنموية التي حققتها الاقتصاد التركي في الفترة القصيرة الماضية، والتي وضعت إلى جانب الاقتصاديات سريعة النمو في العالم ومتجاوزاً العديد من الاقتصاديات الأوروبية، وخصوصاً تلك التي انضمت إلى الاتحاد الأوروبي أخيراً، كالاقتصاديات دول البلطيق والتشيك ورومانيا وبلغاريا.

وفي هذا الصدد بين تقرير "شركة المزايا القابضة" أن سن التشريع الخاص بفتح باب التملك العقاري للأجانب في تركيا سيشكل عاملاً دافعاً في زيادة النشاط العقاري في البلد الطامح للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ويّين التقرير أن الموقع المتوسط لتركيا بين قارتي أوروبا وآسيا من جهة، وتوسطها الأقاليم الأوروبية من جهة أخرى، سيعد عاملاً قوياً يضاف إلى العوامل السوقية والجغرافية المفضلة للاستثمار في تركيا. أن التشريعات العقارية التي شملت فتح باب التملك الأجنبي، وقانون الرهن العقاري، بالإضافة إلى المفاوضات المستمرة لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي



كلها تصب في مصلحة النشاط العقاري خصوصاً أن هناك نقصاً حاداً في الشقق والوحدات السكنية في المدن التركية يتجاوز نصف مليون شقة^(١٤). إن الأوروبيون، وحتى المعارضون منهم لانضمام تركيا، يدركون جيداً أن وجود تركيا ضمن منظومة الاتحاد، يعتبر مصلحة اقتصادية وإستراتيجية أوروبية، كما هي مصلحة تركية. فتركيا ستصبح في حال انضمامها أكبر بلد أوروبي من ناحية المساحة، وثاني بلد من حيث عدد السكان، وبالتالي فإنها سوف تكون سوق كبيرة للمنتجات الأوروبية، ومصدراً للأيدي العاملة الماهرة والمدربة، التي قد تلبى احتياجات سوق العمل الأوروبية، بدلاً من الاعتماد على مصادر الهجرة التي تكلف بلدان الاتحاد الكثير من النفقات والالتزامات الاجتماعية^(١٥).

إن هذه المؤشرات وغيرها تشير إلى أن تركيا لو انضمت للاتحاد الأوروبي في الوقت الراهن فإن اقتصادها سيحتل المرتبة السادسة بين اقتصاديات دول الاتحاد، وسيجعل هذا الأخير أكثر صموداً أمام التحديات الاقتصادية الكبرى خصوصاً القادمة من شرق آسيا.

٣- الإصلاحات في مجال حقوق الإنسان والقضية الكردية

ينظر الساسة الأتراك إلى اهتمام أوروبا بالقضية الكردية على أنه ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية التركية من ناحية، وتعطيل مفاوضاته معها حول عضوية الاتحاد، فمنذ ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٢ بدأت تركيا تتعامل مع القضية الكردية بعقلية أكثر انفتاحاً، حيث أقر البرلمان العديد من الإصلاحات، كالاقرار بالحقوق الثقافية ولو بشكل محدود، وحق إنشاء المعاهد والمدارس وإصدار مطبوعات باللغة الكردية، وإلغاء عقوبة الإعدام، ورفع حالة الطوارئ المفروضة منذ عام ١٩٧٩ على أربع ولايات كردية في الجنوب الشرقي، وهذه الإصلاحات تدخل ضمن المعايير التي لا بد منها للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي^(١٦).



ثانياً: الدوافع الخارجية

يرجع قبول الاتحاد الأوروبي لترشيح تركيا للحصول على العضوية إلى تراكم جملة من المتغيرات المحلية والإقليمية، وهي: البعد الأمني، والدور الأمريكي الذي أسهم في ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، نظراً لتشابك العلاقات الأمريكية-التركية التي وصلت ذروتها في زيارة الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" لتركيا في آذار/مارس عام ٢٠٠٠، وتوقيع اتفاقية مد خط الأنابيب من القوقاز إلى تركيا. مما جعل الاتحاد الأوروبي يدرك خطورة ابتعاد تركيا عن الدائرة الأوروبية وتوجهاتها نحو توثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية. فهناك توتر معن ومستتر داخل حلف الأطلسي بين الولايات المتحدة وأوروبا بسبب هيمنة واشنطن العسكرية على الحلف، الأمر الذي جعل أوروبا تشعر بالحاجة إلى تركيا من الناحية الأمنية، وبالتالي فإن ترشيح تركيا للعضوية، هو محاولة للاستفادة من قدراتها في الجهد الأمني الأوروبي. وقد ازدادت أهمية هذا البعد الأمني عندما اتجهت أوروبا نحو تطوير سياسة خارجية موحدة، لذلك عيّن الاتحاد الأوروبي "خافيير سولانا" عام ١٩٩٩ مفاوضاً أوروبياً لشئون السياسة الخارجية والأمن بهدف دمج دول غرب أوروبا في مؤسسات الاتحاد باعتباره جناحاً عسكرياً وأميناً له. كل هذه التطورات أسهمت في زيادة أهمية عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. وفي المقابل، فإن تركيا تعول على بعض حلفائها المؤثرين على الساحة الدولية، كالولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل، وبعض الدول الأوروبية المؤيدة لانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي. ويمكن استعراض ذلك على النحو الآتي:

١- الولايات المتحدة



حرصت الولايات المتحدة منذ خمسينيات القرن الماضي على توطيد علاقتها بأنقرة ودعمها عسكرياً واقتصادياً. وخاصة فترة الحرب الباردة وما بعدها، وفي ظل التواجد المكثف لها في منطقة الشرق الأوسط عقب أزمة وحرب الخليج الثانية عام ١٩٩٠-١٩٩١، وكذلك في مرحلة ما بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، حيث زادت أهمية تركيا كلاعب رئيسي في إطار ما عُرف إبان إدارة الرئيس بوش الابن بـ "الحرب على الإرهاب". فعلى سبيل المثال: تجاوبت تركيا مع تفعيل المادة المتعلقة بمعاهدة الدفاع الخاصة بحلف الناتو، والتي تفرض على جميع الأعضاء في الحلف تقديم جميع أشكال المساعدة لأية دولة تواجه عدواناً خارجياً. لذلك قامت تركيا بتسهيل استخدام أراضيها ومجالها الجوي للقوات الأمريكية لبدء الحرب على أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

وعلى هذا الأساس تدعم الولايات المتحدة الأمريكية السعي التركي للانضمام للاتحاد الأوروبي، حيث اعتبرت واشنطن أن التحاق تركيا بأوروبا هدفاً أمريكياً، ليس فقط بسبب المزايا التي قد تعود على حليف مهم وإستراتيجي لها من وراء ذلك، وإنما بهدف بناء جسر قوي بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية، وكذلك محاولة إحداث توازن إستراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين القوى التقليدية مثل، فرنسا وألمانيا وإيطاليا، والقوى الجديدة الأقرب للحليف الأمريكي مثل تركيا وبعض دول أوروبا الشرقية مثل بولندا^(١٧).

ويعتبر الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" من أكثر المدافعين بشدة عن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي كشريك كامل العضوية، وقد عبر عن ذلك قائلاً: "إنني أؤيد ترشيح تركيا إلى الاتحاد الأوروبي"، وأضاف: "إذا وضعتم لائحة بكل المشكلات الكبرى التي يحتمل أن يواجهها العالم خلال الأعوام العشرة أو العشرين المقبلة، فإن فرص الحل لكل منها ستكون أفضل في حال كانت تركيا شريكاً كامل العضوية في أوروبا"^(١٨).



كذلك، استخدمت إدارة بوش الابن نفوذها الدبلوماسي لإقناع الاتحاد الأوروبي بفتح أبوابه أمام انضمام تركيا المبكر إليه، ولم يرحب الأوروبيون بالافتراض الذي أعلنه وزير الخارجية الأميركي (آنذاك) "كولن باول"، بأن المحادثات في شأن انضمام تركيا إلى الاتحاد قد تبدأ قبل أن تلتزم تركيا بكل المطالب المتعلقة بحقوق الإنسان. وقد اتهم بعض المسؤولين في الاتحاد الأوروبي بأن الولايات المتحدة تتدخل في شؤون الاتحاد الداخلية^(١٩). وفي هذا الصدد، قال وزير الدفاع الأمريكي "روبرت غيتس": "إن بلاده تشعر بالقلق حيال انهيار في علاقات تركيا مع إسرائيل، وحيال رفض أوروبي لتطلعات تركيا الأوروبية، وهذا ما يدفع البلد المحوري للتوجه شرقاً". وأضاف قائلاً: "أظن بصفة شخصية أنه إذا كان من شيء وراء الشعور بأن تركيا تتحرك شرقاً فذلك من وجهة نظري وفي جزء كبير منه ناتج عن انه تم دفعها لذلك ودفعت من البعض في أوروبا الذي لا يريد أن يمنحها علاقة عضوية من نوع ما بالغرب تسعى إليها تركيا... علينا أن نفكر ملياً وبجدية بشأن تلك التطورات التي تحدث في تركيا وما يمكننا فعله لمواجهتها وجعل تقوية العلاقات مع الغرب تبدو أكثر فائدة وقيمة للقادة الأتراك."^(٢٠)

إن الرؤية الأمريكية ترى أن بإمكان تركيا أن تلعب دوراً إيجابياً في منطقة الشرق الأوسط، وحسب عقيدة بوش: "أنه لا يوجد ما هو أكثر إلحاحاً من تقديم منظور آخر للبلاد الإسلامية بعيداً عن العنف، تركيا تحمل هذا المنظور وفق الرؤية الأمريكية للمحافظين الجدد"^(٢١).

١- وقال الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" في خطاب له أمام قادة الاتحاد في براغ: "أن انضمام تركيا إلى الكتلة الأوروبية سيرسل إشارة مهمة إلى العالم الإسلامي ووسيلة لربط هذا البلد بقوة بالمجموعة، خاصة بعد أن أصبحت تركيا لاعباً رئيسياً في الجغرافيا السياسية لبحر قزوين ومنطقة الشرق الأوسط الكبير"^(٢٢). أما الخطاب الذي ألقاه أوباما أمام البرلمان



التركي في ٦ نيسان/إبريل ٢٠٠٩، فقد اتسم بقدر كبير من الحرص على تأكيد الانتماء الغربي لتركيا وجدارتها بنيل عضوية الاتحاد الأوروبي، وضمن ذلك تحدث أوباما عن تفرد واستثنائية الزعيم كمال أتاتورك - الأب المؤسس لدولة تركيا الحديثة - وقائلاً: "إن أهم تركة خلفها أتاتورك لبلاده، كونها دولة ديمقراطية قوية علمانية مزدهرة، شأنها في ذلك شأن الولايات المتحدة الأميركية، إذ تعد الديمقراطية التركية إنجازاً وطنياً خالصاً لها، طالما أنها لم تُفرض عليها فرضاً من قبل أي قوة خارجية"^(٢٣). إذاً عبر أوباما عن دعمه الصريح لمساعي تركيا الهادفة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وكان لهذا الدعم ترحيباً كبيراً داخل الأوساط الحكومية والشعبية في تركيا، إلا أنه أثار ردود أفعال سياسية حادة من الجانب الأوروبي، نظراً للحساسية العالية التي يبديها القادة الأوروبيون حيال هذا الموضوع بالذات. وقد أعقبت التصريحات التي شملها خطاب أوباما في تركيا موجة من الجدل والخلاف حول اختيار الأمين العام الجديد لحلف الناتو. وقال "مارك غروسمان" - المستشار السابق لوزير الخارجية الأمريكي في الشؤون السياسية - في لقائه مع ممثلي وسائل الإعلام الجماهيرية في مركز الأبحاث الإستراتيجية لدى الرئاسة الأذربيجانية: "إن دعم الولايات المتحدة إزاء تركيا في انضمامها للاتحاد الأوربي يستجيب لمصالح واشنطن الإستراتيجية وهذا مراعاة لتطور العلاقات الثنائية على مدى سنوات أخيرة... إن الولايات المتحدة تؤيد عضوية تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، بيد أن الأخير هو مختص باتخاذ القرار النهائي"^(٢٤).

وقد ضاعفت من أهمية تركيا إستراتيجياً مساعي الوساطة التي قامت بها تجاه ملف الصراع العربي - الإسرائيلي، من خلال دورها في التفاوض غير المباشر بين دمشق وئثل أبيب، على أمل التوصل إلى اتفاق تفاوض مباشر يضع حداً سلمياً للصراع الإسرائيلي - السوري على مرتفعات الجولان.



وليست هذه سوى مبادرة واحدة من بين مبادرات عديدة أخرى، أكدت بها تركيا قدرتها على التوسط الفاعل في حل النزاعات الشرق أوسطية. كل هذه الاعتبارات جعلت واشنطن تدرك أن بإمكان تركيا أن تلعب دوراً مهماً في أكثر من جبهة، وخصوصاً بعدما نشطت تركيا بشكل واضح خلال العقد الأخير من خلال الاعتماد على دوائر حركتها الخارجية كي تخلق لنفسها حيزاً مُعتبراً في الشرق الأوسط.

٢- إسرائيل

تعد إسرائيل من الدول المقربة لتركيا في المنطقة، فهي تؤكد دائماً أن بإمكان تركيا لعب دوراً إيجابياً لصالحها في حال انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، وعلى هذا الأساس تعتمد أنقرة على إسرائيل (كوسيط) في حل خلافاتها مع الدول الأوروبية المعارضة لانضمامها إلى النادي الأوروبي وخاصة فرنسا وألمانيا، وهو ما دفع "شمعون بيرس" إلى القول لإحدى قنوات التلفزة التركية عام ٢٠٠٥: "إذا كان الاتحاد الأوروبي يرغب في القضاء على الصراع الكبير الجاري بين العالم الإسلامي والعالم المسيحي فعليه منح تركيا العضوية، لأن ذلك هو الحل المناسب لمنع صراع الحضارات"^(٢٥). فإسرائيل كغيرها من الديمقراطيات الغربية لديها مصلحة إستراتيجية واضحة في ترسيخ تركيا في المحيط الغربي، بسبب أهميتها الإقليمية في المنطقة، حيث أيدت إسرائيل في الكثير من المناسبات المحاولات التركية للحصول على صفقة أفضل مع الاتحاد الأوروبي^(٢٦).

ولا تزال إسرائيل تقوم بإغراء تركيا بأن الانضمام للإتحاد الأوروبي ممكن، وأنها تعمل بجد في الضغط على حلفائها الأوروبيين وخاصة فرنسا وألمانيا وهولندا والقادة الأوروبيين المعارضين أيضاً من أجل النظر باهتمام إلى انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي^(٢٧).



وترى إسرائيل أن توسيع الاتحاد الأوروبي شرقاً سيساهم في جلب أوروبا إلى المنطقة وتوسيع نطاقها الجغرافي لتكون أقرب إليها، لأن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيكسر الحواجز الثقافية التي تقف حائلاً في طريق انضمامها إلى أوروبا، بالتالي لا يستبعد أن تصبح إسرائيل لاحقاً من أعضائه المحتملين.

والواقع أن إسرائيل تعي طبيعة المجتمع التركي التاريخية والثقافية، لذلك فإن من مصلحتها تقوية العلمانية فيها، لأن ضم تركيا إلى عضوية الاتحاد سيساهم في توسيع المسافة بين الصفة الرسمية لتركيا وبين نظام الحكم فيها من جهة، وبين متطلبات الانتماء إلى المجتمع الإسلامي من جهة أخرى، لذلك فإن العلمانية والوصلة الأمريكية هما ما تراهن عليه إسرائيل في علاقاتها مع تركيا، لذلك فهي تدعم المحاولات التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي^(٢٨).

في المقابل، فإن تركيا تعي جيداً النفوذ الإسرائيلي على الساحتين الأوروبية والأمريكية، وهي من هذا المنطلق تتطلع إلى تذليل هذه العقبات، لذلك تسعى تركيا إلى توطيد علاقاتها بإسرائيل من أجل الحصول منها على دعم وتأييد لمساعيها في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وهذا ما صرح به وزير الخارجية الإسرائيلي السابق "سلفان شلوم" بقوله: "أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيساهم في استقرار الأمن والسلام في الشرق الأوسط"^(٢٩).

ولكن، نظراً لتراجع العلاقات الإسرائيلية-التركية نتيجة السلوك الإسرائيلي تجاه غزة عام ٢٠٠٩، وما تلا ذلك من اعتداء على أسطول الحرية التركي عام ٢٠١٠، فإن إسرائيل بدأت بالتلويح باستخدام ورقة الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي بقدر من الابتزاز والمساومة، مما أدى إلى ازدياد قناعة تركيا بضرورة تعميق علاقاتها بدول الشرق.



٣- الاستفادة من مواقف بعض الدول الأوروبية المؤيدة لانضمام تركيا

إلى الاتحاد

- **بريطانيا:** تؤيد بحماس العضوية التركية، ويقول وزير الخارجية البريطاني السابق جاك سترو: "إن وجود تركيا في الاتحاد الأوروبي سيكون منارة للديمقراطية والحدائثة، وستكون بلداً مسلماً يطرح مثالا ناصعا عبر المنطقة المجاورة لها أي العالم العربي"، ويعتقد أن عضوية تركيا ستنشأ أن نظرية صراع الحضارات خاطئة.
- **إيطاليا:** مؤيد آخر قوي للعضوية التركية، فالحكومة الإيطالية تشدد على الصلات التاريخية بين إيطاليا والشرق الأدنى، والحاجة لدمج تركيا في الغرب، فضلاً عن الفرص التجارية التي يقدمها السوق التركي. ورغم أن الرأي العام ليس معادياً بشكل خاص لفكرة انضمام تركيا للاتحاد، إلا أنه يبدو أقل تحمسا للفكرة من الموقف الحكومي، فالدعم الفعلي للعضوية التركية يقل عن ٤٠%.
- **بولندا:** أكبر بلد من البلدان العشرة التي انضمت للاتحاد الأوروبي في أيار/ مايو ٢٠٠٤، وتمثل سكانياً أكثر من نصف سكان البلدان العشرة الجديدة مجتمعة، يدعم ٥٤% من الرأي العام الانضمام التركي. ويقول المسؤولين البولنديين، إن تركيا ستدعم التوجهات المؤيدة لأمريكا داخل الاتحاد الأوروبي وستعزز النفوذ الغربي في التوجهات الخاصة بالشرق الأوسط والقوقاز^(٣٠).
- **سلوفينيا:** جاء في بيان رسمي صادر عن وزارة الخارجية السلوفينية عام ٢٠٠٤: "تؤيد سلوفينيا سياسة الأبواب المفتوحة التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي... نحن ندعم بصورة خاصة تكريس الاندماج العاجل لدول غرب البلقان، وانطلاقاً من هذا الهدف سوف نساعد هذه الدول على نحو فعال في إطار الاستعدادات المتخذة لتصبح أعضاء، ولقد نالت



تركيا وضعية المرشح لهذه العضوية ونحن نرى بأن من حق هذه الدولة وغيرها من الدول الأخرى المرشحة للعضوية أن تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي عند تلبيتها لكافة الشروط والمعايير اللازمة لعضوية الاتحاد الأوروبي^(٣١).

● **رومانيا:** أيدت النخب السياسية فيها عملية توسيع الاتحاد الأوروبي، كما اتخذت موقفاً إيجابياً حيال ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد، وجاء هذا الموقف الإيجابي نظراً للدعم التركي الذي قدم لرومانيا لانضمامها إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو). فقد صرح وزير الخارجية الروماني في منتصف عام ٢٠٠٦ قائلاً: "تبادل أنقرة وبوخارست علاقات ثنائية جيدة للغاية وإن الإحساس بالإعجاب يغمرنى حيال شجاعة السياسيين الأتراك الذين يسلكون اليوم الطريق في اتجاه مشروع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بعد انقضاء ثمانين عاماً على اندلاع الثورة في تركيا ونشوء الدولة الحديثة فيها نتيجة لذلك، وإني أرى بأن من حق تركيا أن تمنح هذه الفرصة المعبرة عن رغبتها"^(٣٢).

وعليه، يمكن القول أن أنصار انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يرون في فوز حزب العدالة والتنمية التركي في الانتخابات الأخيرة تأكيداً على الخط الذي التزمت به الحكومة التركية حتى الآن في ما يتعلق بالتبني التدريجي للأحكام السائدة في الاتحاد وتطبيق "معايير كوبنهاجن" الأمر الذي يؤدي إلى متابعة مفاوضات الانضمام بين تركيا والاتحاد الأوروبي.

المحور الثالث: خلفيات الموقف الأوروبي

بعد مرور ما يقارب من نصف قرن على الطلب التركي بالانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية عام ١٩٥٩، مرت أوروبا بتحولات كبيرة أفضت إلى إقامة الاتحاد الأوروبي كتنظيم إداري يجمع بين دولها سياسياً



واقتصادياً وجغرافياً وحضارياً وثقافياً، واتسع تدريجياً حتى أصبح يضم ٢٧ دولة، تشكل معاً قوة مؤثرة في الأحداث الدولية والإقليمية.

وعلى الرغم من انضمام دول إلى العضوية الأوروبية لم تكن موجودة على الخريطة السياسية عندما تقدمت تركيا بأول طلب للعضوية، فإن مسألة قبول تركيا في العضوية الأوروبية تبدو بعيدة في ظل العقبات العديدة التي تعترض مسارها، وتحفظ العديد من الأوساط الأوروبية اليمينية المحافظة على مبدأ عضوية دولة غير منسجمة حضارياً مع الاتحاد إلى عضويته، خصوصاً أن ميثاق الاتحاد فيه ما يتضمن ذلك. وعليه، يسود اعتقاد شديد لدى الأوساط التركية، ولاسيما في أوساط حزب العدالة والتنمية الحاكم وباقي الأحزاب الإسلامية التركية، بأن العديد من الدول الأوروبية وتحديداً، فرنسا وألمانيا والفاثيكان لا تريد انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي لأسباب لا علاقة لها بالمعايير الأوروبية المعروفة "بمعايير كوبنهاجن"^(٣٣).

وعليه، فإن تخوف أوروبا وتردها من انضمام تركيا إلى الاتحاد يرجع إلى مجموعة من الأسباب هي على النحو الآتي:

- العثمانوفوبيا أو الاسلاموفوبيا المترسخة في ذاكرة الأوروبيين، لدرجة أنهم يعتبرون تركيا الآن بعلمانيتها وتغريبها امتداداً لدولة الخلافة الإسلامية، مما يشكل خطراً على الاتحاد الأوروبي. وهذا ما أكده وزير الخارجية الفرنسي "برنارد كوشنير" في ٨ أبريل ٢٠٠٩ عندما قال: "إننا قلقون لتعزير الدين فيها. ولذا بدأ الغرب يبتعد عنها قليلاً بسبب هذا التوجه"^(٣٤).

وهذا يعتبر تناقض واضح مع ما بدأت به دول الاتحاد الأوروبي من تخفيف معاييرها الثقافية في تقييمها لتركيا، خاصة بعد أن شهد العقد الأخير ميلاد ما عرف "بالإسلام الأوروبي"، وبالتالي، أصبحت عملية دمج تركيا- ذات الثقافة الإسلامية- داخل دول الاتحاد الأوروبي منسجمة مع محاولات دمج المسلمين الأوروبيين داخل المؤسسات المدنية والعلمانية الأوروبية^(٣٥).



- العنصر الديموغرافي لتركيا المتمثل بـ ٧٠ مليون نسمة، مما يكسبها ثقلاً كبيراً على الصعيد البشري، ويؤدي في حال انضمامها لأوروبا إلى السيطرة على سوق العمالة، والتغلغل في الدول الأوروبية التي تعاني من نقص في السكان أصلاً، وبالتالي تغيير المعادلات الديمغرافية الداخلية للدول الأوروبية.

- الهوية الإسلامية للشعب التركي على الرغم من علمانية الدولة، أصبحت محط تخوف أوروبا وسكانها خاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١^(٣٦).

وبالرغم من إن البعض يشكك في الهوية الأوروبية نفسها، ويعتبرها محل شك وعدم مصداقية، فيقول بيرسي لينينج: "على الرغم من تجسيد المواطنة الأوروبية كأداة قانونية إلا أن ذلك لا يحقق الهوية، ولا يوجد تراث مشترك وإنما مصالح اقتصادية وسياسية مشتركة"^(٣٧).

رابعاً: الصناعة التركية

بالرغم من عدم امتلاك تركيا لمصانع ضخمة وثقيلة، كصناعة الدبابات والطائرات، إلا أنه في حال انضمامها إلى أوروبا فإن الصناعات التركية، خاصة فيما يتعلق بالملبوسات والمشروبات والمأكولات والألعاب والصناعات الخفيفة ستغزو أوروبا، وهذا ما لا تتمناه، إذ أن أوروبا ترغب في أن تكون تركيا "سوقاً لها وليس مصنعا لسوقها".

- التطور التركي المتسارع في كافة النواحي خاصة الاقتصادية والإنتاجية مما سوف يجعلها- وبفضل موقعها أيضا الذي يصل الشرق بالغرب- مركزاً لاستقطاب الاستثمارات الأوروبية على حساب دول شرقي أوروبا المنضمة إلى الاتحاد الأوروبي، والتي تعاني من سوء أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية وهو مما سيعرقل الجهود الساعية لقيام تنمية أوروبية متوازنة وسوف يؤدي إلى تشوه اقتصادي.



- الخوف من أن تتبوأ تركيا مركزاً قيادياً داخل الاتحاد الأوروبي بصبغتها الإسلامية، بحيث تصبح مرجعية لجميع المسلمين في الاتحاد الأوروبي، بحيث تتبنى مطالبهم ويصبون جهودهم لصالحها، وهذا ما يفسر التناقض المستمر في المنهج الأوروبي للتعامل مع الحالة الإسلامية التركية، فعندما تم رفع قضية الحجاب إلى المحاكم الأوروبية للضغط على العلمانيين في تركيا من أجل السماح للمحجبات بممارسة أعمالهن بكل حرية استناداً إلى الحرية الشخصية والفردية التي تعتمد عليها الدساتير الأوروبية تذرعت المحكمة الأوروبية بأنّ هذا الموضوع هو شأن تركي داخلي ولا يجب التدخل فيه، بينما برز التناقض عندما رفض الأوروبيين قيام الحكومة التركية بتمرير مشروع قانون في البرلمان التركي يجرّم الزنا وهدّدوا بإمكانية رفض انضمام تركيا في حال إقرار القانون^(٣٨).

- **البعد السياسي**، هناك قضايا سياسية عالقة بين تركيا ومجموعة من الدول الأوروبية، ومع أنها قضايا تدخل في إطار الخلافات الحدودية والثنائية والتاريخية، كالخلاف بشأن جمهورية قبرص، أو بحر إيجه مع اليونان، أو حتى الخلاف مع أرمينيا بشأن ما يسمّى "بالإبادة الأرمنية" وإقرارها من قبل معظم البرلمانات الأوروبية ودعوة هذه البرلمانات تركيا إلى الاعتراف بها، هذه القضايا تبدو سياسية وفي أحيان كثيرة تطرحها الدول الأوروبية كشرط أو بنود للتفاوض في إطار مسار قبول تركيا في العضوية الأوروبية، فيما يرى الأتراك أن هذه القضايا تمسّ الكرامة التركية نظراً لحساسيتها القومية والوطنية والتاريخية، ومثال على ذلك، المشكلة القبرصية، إذ يصر الاتحاد الأوروبي على أن تقوم تركيا بفتح موانئها ومطاراتها أمام السفن والطائرات القبرصية، بينما تربط تركيا هذه الخطوات بالتوصل إلى اتفاق بشأن القضية القبرصية وإعادة توحيد



- الجزيرة ووضع حد لانقسامها، بغية الانضمام موحدة للعضوية الأوروبية وليس اقتصار الأمر على انضمام القسم الجنوبي فقط^(٣٩).
- **مذابح الأرمن:** وهي من العقبات التي تعترض طريق أنقرة في الانضمام إلى الاتحاد، فأوروبا التي تحمّل تركيا المسؤولية التاريخية عن مذابح الأرمن عام ١٩١٥ وتريد من أنقرة الاعتراف بذلك، وقد اقترحت تركيا تشكيل لجنة تتألف من مؤرخين أتراك وأرمن، ومؤرخين من دول أخرى، للتحقيق في الأحداث التي وقعت عام ١٩١٥، وأعلنت أنقرة أنها ستلتزم بالنتائج التي تتوصل إليها اللجنة وتتصرف على أساسها^(٤٠)، ولكن ذلك لا يبدو كافياً لإقناع أوروبا المنقسمة على نفسها بخصوص قبول تركيا كعضو كامل العضوية.
- **أزمة الثقة:** ترتكب النخبة التركية أخطاء بصورة دورية تعطي ذرائع للقوى الأوروبية الراضية لانضمام تركيا إلى الاتحاد، وآخر هذه الأخطاء هو، الدعوى المقدمة من اليمين الليبرالي للمحكمة الدستورية التركية بحظر حزب العدالة والتنمية الحاكم بسبب خطره على العلمانية^(٤١). كما تلعب المؤسسة العسكرية التركية دوراً في عرقلة حل القضية القبرصية، والتي تعتبر من أهم شروط أوروبا لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي^(٤٢).
- **البعد الشعبي الأوروبي المعارض:** رغم أن القرار الذي اتخذته قمة دول الاتحاد الأوروبي في بروكسل يوم ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ بأن تبدأ المفاوضات حول انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي في أكتوبر ٢٠٠٥، فقد بدأت الأصوات المعارضة في أوروبا تتزايد، وخرجت مظاهرات فعلية في إيطاليا وغيرها، تطالب بعدم السماح لدولة مسلمة بالانضمام للنادي المسيحي الأوروبي، ووصل الأمر بحكومات فرنسا وهولندا للحديث عن إجراء استفتاء شعبي حول مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد، بالرغم من المحاولات الرسمية الغربية للظهور بمظهر التحضر وعدم التمييز أو



العنصرية ضد المسلمين والتأكيد على أن الاتحاد الأوروبي اتحاد ديمقراطي لا ديني.

ولقد شهدت الساحة السياسية الفرنسية انقساماً بشأن الطلب التركي للانضمام للاتحاد الأوروبي، وطرحت وجهات نظر دينية، مما دفع الرئيس الفرنسي السابق "جاك شيراك" والحزب الاشتراكي الفرنسي إلى إجراء استفتاء عام لحسم الموقف النهائي من هذه القضية، بعدما أظهر أحدث استطلاع للرأي أجراه معهد "إيبسو" الفرنسي أن غالبية الفرنسيين يعارضون انضمام تركيا للاتحاد. وقد تزامن ذلك مع تصريحات لرؤساء دول وكنائس غربية يقولون علناً: "إن الطلب التركي مرفوض؛ لأن تركيا دولة ذات أغلبية سكانية مسلمة"^(٤٣).

ومع ذلك، فإن هناك قوى أخرى في الداخل التركي ترفض هذا الانضمام، ولها أهداف أخرى سواء سياسية اقتصادية وثقافية تتعلق بالهوية التركية، منها على سبيل المثال: الأحزاب القومية، التي ترى أن خيار الهوية لأبد وأن يحسم لصالح الهوية التركية، بحيث تتوحد الدول والقوميات التي تتحدث التركية في منطقة آسيا الوسطى وبعض دول البلقان، وتعتبر هذه الأحزاب أن الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سيكون على حساب الهوية التركية، بالتالي فهي تعارض هذا الأمر. بالإضافة إلى معارضة بعض قيادات الجيش لأن شروط الانضمام إلى الاتحاد تتطلب أن يكف الجيش عن التدخل في العملية السياسية، وهو ما يعني أن تنقل قبضته على الدولة، بما ينهي الأيديولوجية الكمالية التي تعتبر هي الأيديولوجية الرسمية للدولة هناك، يضاف إلى ذلك، قطاعات اقتصادية سوف تضر نظير انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي منها قطاعات ريفية وزراعية وأخرى صناعية تقليدية، وهو ما يعني أن هناك قاعدة اجتماعية وسياسية للاتجاهات الراضة لانضمام تركيا للاتحاد الأوروبي^(٤٤).



إجمالاً، إن الأوروبيين وهم يضعون شروط انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي يدركون أن هذا الانضمام لن يكون سهلاً بل ستكثفه صعاب وعقبات كثيرة سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، فالاقتصاد التركي لا بد أن يفي بمتطلبات إعادة الهيكلة وشروط الحصول على قروض أوروبية، الأمر الذي يثير مشاكل داخل تركيا تتعلق بضرورة خصخصة القطاع العام وتحجيم الإنفاق العام. ومن الناحية السياسية فإن انضمام تركيا سوف يجبرها على التراجع عن سياستها تجاه الأكراد والمتبعة منذ سنوات طويلة. لذلك سوف تضطر تركيا إلى إتباع سياسة جديدة متناقضة لما سبق أن مارسته من سياسات في السنوات الأخيرة، كما أن انضمام تركيا قد لا يفيدنا في نزاعها مع اليونان أو قبرص.

ورغم صدور القرار الأوروبي بفتح باب الترشيح أمام انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فإن ذلك لم يمنع استمرار التوجهات الأوروبية المتعارضة والمتناقضة مع التوجهات والتفسيرات التركية لتلك الشروط، وهو ما يثير أزمة في الوقت الراهن، ولذلك من المنتظر أن تستمر هذه الخلافات فترة ليست قصيرة في المستقبل المنظور. وعلى هذا الأساس، بدأت أنقرة لإيجاد لعبة المساومة والابتزاز (على اعتبارها دولة في الناتو)، فعلى سبيل المثال، قامت بعرقلة تنفيذ الاتفاقيات المتعلقة باستخدام الاتحاد الأوروبي لبعض الإمكانيات العسكرية لحلف الناتو بناءً على "صيغة برلين" التي تسمح للاتحاد الأوروبي بأن يكون له استخدام الأصول العسكرية لحلف الناتو. ولم يتم التغلب على الدور التركي المعرقل إلا بعد أن وعدنا الاتحاد الأوروبي بتحديد موعد لبدء مفاوضات الدخول في عضوية الاتحاد^(٤٥).

إن هذا الإدراك من قبل النخبة الحاكمة في تركيا وخصوصاً في ظل حكومة "حزب العدالة والتنمية"، بدأ يقودها نحو البحث عن بدائل أخرى، وخصوصاً نحو إيران، والمنطقة العربية هذا من جانب، ووسيلة ضغط



تحاول تركيا ممارستها تجاه الموقف الأوروبي الراض للانضمام من جانب آخر، وهذا ما سوف يتناوله الحور الثالث.

المحور الرابع: اثر الموقف الأوروبي على سياسة حزب العدالة والتنمية الإقليمية

من الواضح أن مساعي تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي قد وصلت إلى طريق شبه مسدود، فالرفض الأوروبي أصبح علنياً، وخاصة الموقف الفرنسي والألماني والهولندي والنمساوي، بالإضافة إلى الرفض الشعبي، على الرغم من أن معظم العواصم الأوروبية التي ترفض أو تماطل في قبول تركيا عضواً كاملاً في الاتحاد، تسعى في الوقت نفسه إلى إبقاء تركيا معلقة بآمالها تجاه أوروبا. وبالنسبة للموقف التركي فقد أصبحت مسألة العضوية في الاتحاد الأوروبي من أكثر الملفات جدلاً في الساحة التركية، وبدأ التيار الشعبي المعارض للعضوية يتعاظم في تركيا وحثته في ذلك أن عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي ستفقد تركيا استقلالها وستجعلها مجرد تابع لخيارات الاتحاد الأوروبي التي قد تتعارض في كثير من الأحيان مع مصالح تركيا. ومع ذلك نستطيع القول أن التحركات التركية المتعددة الأبعاد في محيطها الجغرافي لا تتبع فقط من اعتبارات سياسية عامة، أو سياسات داخلية تكتيكية، بل في أغلب الظن تعود إلى نظرة إستراتيجية شاملة تستهدف تثبيت أنقرة كقوة مركزية مؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، ويساعدها على نمو هذا الدور أنه يأتي في ظل ظروف إقليمية ودولية مواتية للغاية، لاسيما وان واشنطن تبدي ارتياحاً لهذا الدور وتتنظر إليه بشكل ايجابي، حيث إن أنقرة أضحت من وجهة النظر الأمريكية محوراً إقليمياً لا يمكن الاستغناء عنه في أي ترتيبات تتطلع واشنطن إلى تحقيقها في منطقة الشرق الأوسط، خصوصاً وأن مشاركة أنقرة في تسوية العديد من



الأزمات الراهنة في المنطقة تسهم في الحد من النفوذ الإيراني، وإيجاد توازن جديد في منطقة الشرق الأوسط^(٤٦).

لذلك تراعي تركيا في توجهاتها الخارجية الجديدة نحو المنطقة العربية وإيران عدم استغلال العلاقات بين التوازنات الدولية، والوضع الإقليمي في شكل يؤدي إلى استقطاب متبادل، وكذلك لفت أنظار الدول العربية إلى وضع تركيا الجديد في السياسة الدولية، واقتناعها بأنها لم تعد دولة محور أو طرف لحسابات الدول الأخرى. وفي مسعاها هذا، تركز تركيا على تدعيم وتطوير العلاقات مع الدول العربية كل على حدة، من خلال علاقات متنوعة كما وكيفاً مع توسيع ساحة المصالح المشتركة^(٤٧). لذلك فهي تتطلع لأن تصبح دولة نموذجية في معطياتها الثقافية للعولمة وللأفروآسيوية، وترى أن ما لديها من إمكانات جيوسراتيجية، واقتصادية وحضارية يمنحها القوة التي تستطيع من خلالها التدفق نحو محيطها.

وعليه، فإن تركيا تلعب حالياً دوراً مؤثراً ومنتزحاً في الشرق الأوسط أكثر من أي وقت مضى، حيث تشير المعطيات السياسية القائمة إلى بروز دور إقليمي تركي متبلور وظاهر^(٤٨)، ربما تهدف من ورائه إلى التعويض عن فرصها الضئيلة في الدخول إلى الاتحاد الأوروبي. لذا تحاول تركيا تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة سواء في العراق، أو من خلال محاولاتها لعب دور الوسيط بين الدول الغربية وإيران حول برنامجها النووي، أو من خلال التوسط في الصراع العربي - الإسرائيلي بفضل ما تتمتع به من علاقات جيدة مع طرفي الصراع، وقد أظهرت مدى التزامها بتحقيق الأمن الإقليمي، عندما أرسلت ألف جندي للمساعدة في حفظ السلام في الجنوب اللبناني عام ٢٠٠٦، فمثلاً نجحت تركيا في "تصفير" المشكلات مع دول الجوار الجغرافي. وهذا سيخرجها من كونها بلداً أو طرفاً له مشكلات متواصلة مع جيران، ويساهم في تمكينها من لعب دور في استقرار المنطقة، كما نجحت في ذلك مع سوريا وإيران واليونان وروسيا^(٤٩).



وتحاول تركيا أن تلعب دوراً سياسياً فاعلاً في المنطقة تسعى من خلاله أن تكون وسيطاً بين الشرق والغرب، حيث تتضافر مجموعة من العوامل لتخلق ذلك الدور، مستفيدة من الفراغ الناتج عن ضعف وتشرذم المواقف العربية الرسمية تجاه العديد من القضايا والملفات من ناحية، ورغبة منها في التأثير على القوى الأوروبية من خلال قدرتها على لعب دور في العديد من الملفات الشائكة. لذلك سنحاول إبراز تداعيات التخوف الأوروبي لانضمام تركيا إلى الاتحاد على توجهاتها في المنطقة من خلال تسليط الضوء على الدور الذي تسعى تركيا للعبه تجاه دول المنطقة في العديد من الملفات، منها: الملف النووي الإيراني، الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، وتسوية الصراع السوري- الإسرائيلي.

١- الملف النووي الإيراني

مع تنامي الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، تسعى الدبلوماسية التركية إلى تحقيق نجاح في حل قضية الملف النووي الإيراني سلمياً، منطلقاً في ذلك من علاقاتها الجيدة مع إيران من جهة، وعلاقتها مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية. حيث تحاول تركيا أن تقوم بدور الوسيط بين الدول الغربية وإيران في هذا الملف، وهذا ما أكده وزير الخارجية التركي "أحمد داوود أوغلو" عندما قال: "لا نريد أن يكون هناك تسليح نووي في منطقتنا، بغض النظر عن من يملك هذا السلاح، ولكننا ندافع في الوقت نفسه عن حق كل دولة في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية، وقد كان لنا لقاءات واتصالات كثيرة بالمسؤولين الإيرانيين، طُرحت خلالها عدة إمكانيات على الطاولة، منها أن تكون هناك دولة ثالثة مثل تركيا يُستبدل فيها اليورانيوم الإيراني منخفض التخصيب بوقود عالي التخصيب، ونحن مستعدون للقيام بكل ما في وسعنا من أجل السير قدماً في هذه العملية... على أية حال، نحن ضد أية عقوبات قاسية



على إيران، كما أننا نعارض أية حملة عسكرية من شأنها أن تزعزع الاستقرار في المنطقة، ناهيك عن أننا على قناعة بأنه ما زالت أمام الوسائل الدبلوماسية فرصة لتحقيق النجاح^(٥٠).

وتتطلع تركيا إلى اجتماع اسطنبول الخاص بالملف النووي الإيراني جهداً جديداً يضاف إلى الجهود التي بذلتها بهذا الخصوص وتحديداً مرحلة ما بعد اتفاق تبادل الوقود النووي الذي تم التوقيع عليه في طهران بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠ بحضور رئيس الوزراء التركي "رجب طيب أردوغان" والرئيس البرازيلي السابق "لولا إيناسو دي سيلفا"، ولعل أنقرة تتطلع من وراء هذا الجهد الدبلوماسي الهادف إلى تسوية الملف النووي الإيراني إلى الدخول في ناد الكبار إلى جانب روسيا والصين في القيام بدور مؤثر في الأحداث الآسيوية، بما يضمن هذا الدور تحول تركيا إلى دولة مركزية في الدوائر الجغرافية المحيطة بها^(٥١). وبموجب هذه التسوية، من المفترض أن يوضع ألف ومائتي كيلوغرام من اليورانيوم الإيراني المخصب بنسبة ٣,٥% في تركيا تحت إشراف إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية، تمهيدا لمبادلتها بـ ١٢٠ كيلوغراماً من اليورانيوم المخصب بنسبة ٢٠% من قبل مجموعة فيينا، واتفق على تبليغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية بذلك في غضون أسبوع في حال تنفيذ الاتفاق.

دخلت تركيا على خط المفاوضات لتقوم بدور الوساطة انطلاقاً من اعتبارات سياسية متعددة، إلى جانب العلاقات الإيجابية التي طورتها مع إيران في السنوات الأخيرة. حيث بدأت المفاوضات من حيث توقفت في هذا الشأن، وأجرت مع الطرف الإيراني لقاءات مكثفة من أجل إعادة تفعيل نموذج المبادلة، ورغم الصعوبات التي حقت بهذه المفاوضات إلا أنها قد خرجت في النهاية بنتائج إيجابية.

وفي مقابل ذلك رفض وزير الخارجية التركي القول إن الاتفاقية التي وقعتها تركيا والبرازيل مع إيران قد همشت دور الولايات المتحدة والقوى



الغربية، بل أكد أن الاتفاقية تمت بموافقتها والتزمت الاتفاقية بمطالبها في هذا الخصوص. وأكد داود أوغلو كذلك على أن تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لهذا التطور المهم الذي أفرزته هذه الاتفاقية سيضعف من قوة أدوات السياسة الأمريكية في هذه المسألة ويحملها نتائج سلبية^(٥٢)، وقد أصّر أوغلو على أن وضع تركيا المحايد يشجع إيران على العمل معها، قائلاً: "إن الدبلوماسية التركية بذلت وتبذل جهداً كبيراً في المحافظة على صورة تركيا كطرف لا يعادي إيران وبالتالي يمكن الوثوق به"^(٥٣)، وتعارض تركيا أي قرار يتعلق بفرض عقوبات على إيران بعد التزامها بالاتفاقية الأخيرة.

ويمكن اختصار الملامح العامة للموقف التركي إزاء الملف النووي الإيراني، بأربع نقاط أساسية^(٥٤):

- ١- يحق لجميع الدول الاستفادة من الطاقة النووية للأغراض السلمية طالما أنها تتماشى مع القوانين الدولية، وتخضع للالتزامات تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- ٢- رفض سياسة العقوبات كوسيلة لحل الأزمة النووية الإيرانية وتفضيل اعتماد الحوار والدبلوماسية.
- ٣- رفض اعتماد الخيار العسكري للتعامل مع الأزمة النووية الإيرانية أو استخدام الأراضي التركية منطلقاً للاعتداء على أي دولة مجاورة لها.
- ٤- رفض امتلاك دول المنطقة لأسلحة الدمار الشامل (المقصود إسرائيل) لكي تكون منطقة الشرق الأوسط خالية من السلاح النووي.

٢- الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وعملية السلام

يشكّل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي والعملية السلمية في الشرق الأوسط المجال الثاني لاهتمام تركيا التي تسعى للعب دور فيه من خلال تأكيدات المستمرة على أن حل هذا الصراع يمثل أهمية كبيرة بالنسبة لها، وفي هذا الإطار يقول أوغلو: "لسنا بحاجة إلى خارطة طريق، بل إلى



الوصول إلى نهاية الطريق، واللجنة الرباعية الدولية لم تعد جهودها تكفي لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. كما أن الجانب الفلسطيني غير ممثل بشكل كافٍ في اللجنة الرباعية، بينما يجب أن تكون هناك رؤيا واضحة لقيام الدولة الفلسطينية، ويجب أن تحظى الدولة الفلسطينية بالاعتراف الدولي بها. ولا بدّ من الكفّ عن الحديث عن خارطة الطريق... ما نريده هو نهاية الطريق، وكفانا عمليات سياسية جديدة لا يُحدد لها إطار زمني^(٥٥).

ويضيف أوغلو: "لا يمكن أن يكون هناك حلّ قبل أن يتحقق التوافق بين إخواننا الفلسطينيين، ونحن نثمّن عاليًا الجهود المصرية الساعية لرأب الصدع بين المجموعات الفلسطينية المتخاصمة، ونحن مستعدون لتقديم المساعدة على هذا الصعيد، كما أنه لم يكن هناك رأي موحد داخل الحكومة الإسرائيلية، حيث نلاحظ أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، ووزير الخارجية أفينغور ليبرمان، ووزير الدفاع إيهود باراك ليس لديهم رؤيا مشتركة للمستقبل. وما دامت هذه الخلافات قائمة لن يكون هناك إمكانية لتحقيق تسوية للنزاع. لذا ينبغي أن تعلم الدول الغربية أنه لا بدّ من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عقود من الزمن، وينبغي أن يكون هناك حل يتأسس على حدود عام ١٩٦٧، كما يجب أن تكون لجهود السلام أهداف واضحة، ولكي يُكتب النجاح لهذه الجهود لا بدّ لإسرائيل من العودة إلى طاولة المفاوضات"^(٥٦).

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ استضافت أنقرة لقاء بين الرئيسين، الفلسطيني "محمود عباس" والإسرائيلي "شمعون بيريس"، وقد منح بيريس استقبالا غير مسبوق عندما توجه لإلقاء خطاب أمام البرلمان التركي. وفي الشهر نفسه شاركت تركيا في مؤتمر أنابوليس بالولايات المتحدة الذي استهدف إعادة إطلاق مفاوضات الحل النهائي بين الفلسطينيين والإسرائيليين^(٥٧).



٣- الصراع السوري - الإسرائيلي

تمثل الوساطة التي تقوم بها تركيا لاستئناف المفاوضات السورية الإسرائيلية إسهاماً وتأكيداً لدورها الإقليمي في المنطقة، خصوصاً وأن لديها علاقات حسن الجوار مع سوريا وتعاونها العسكري مع إسرائيل. ولقد جاءت الزيارة التي قام بها رجب طيب أردوغان رئيس وزراء تركيا لدمشق في ٢٦ نيسان/إبريل ٢٠٠٨ لإحياء عملية المفاوضات السورية- الإسرائيلية (المتعثرة) بسبب اختلاف وجهات النظر بشأن قضية هضبة الجولان السورية المحتلة من قبل إسرائيل منذ الحرب العربية- الإسرائيلية في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ فسوريا تطالب باستعادة هضبة الجولان كاملةً حتى بحيرة طبريا، أي حتى حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ بينما تتمسك إسرائيل بسيطرتها الكاملة على تلك البحيرة. كما وتشتترط سوريا استئناف المفاوضات من النقطة التي توقفت عندها سنة ٢٠٠٠ في إطار ما يسمى بـ "وديعة رابين"، أي تنفيذ ما تعهد به رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق "إسحاق رابين" بالانسحاب من هضبة الجولان.

ويعلق الرئيس التركي على ذلك بالقول: "إن الثقة المتبادلة التي تتمتع بها تركيا تلزمها تقريباً بالقيام بدور وساطة... اعتقد أن دبلوماسية السلام التي نقوم بها ستكون لها مشاركة إيجابية، بين سوريا وإسرائيل، أو بين إسرائيل وفلسطين" (٥٨).

عموماً، أصبحت تركيا الوسيط والمضيف للمباحثات السورية الإسرائيلية (غير المباشرة) في عام ٢٠٠٨، ولكن هذا الدور بدأ في التراجع إثر العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٩، حينها اتخذت أنقرة موقفاً متضامناً مع الفلسطينيين، ومدعوماً بتأييد واسع وغير مسبوق من كافة فئات الشعب التركي (٥٩).

الخاتمة



يبدو من خلال المعطيات المتوفرة حتى الآن أن الاتحاد الأوروبي وإن رفض تركيا، فإنه لن يعلن هذا الرفض بطريقة مباشرة، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى مضاعفات سلبية خطيرة خاصة وأنّ تركيا تملك الكثير من الأوراق التي تستطيع أن تستخدمها، أبرزها الموقع الاستراتيجي لتركيا، ودورها الإقليمي وهويتها، الإسلامية. وعليه، يلجأ الاتحاد الأوروبي إلى طرق التفاوضية لرفض عضوية تركيا، في حال نجاحها في مضاعفة دورها الإقليمي في القضايا التي تؤرق أوروبا.

كما يبدو أيضاً أن التوجهات التركية الجديدة، وطبيعة التغيرات التي تقودها حكومة رجب طيب أردوغان تشير إلى أن هناك تغيراً حقيقياً جرى في طبيعة التوجهات التركية بعدما باتت على قناعة وادراك بأن مشوارها نحو أوروبا ما زال طويلاً. لذلك أخذت تتبنى وتنتهج سياسة قائمة على تعدد وتنوع المحاور على صعيد السياسة الخارجية، وشرعت تبحث عن التفعيل الأفضل لوضعها ومكانتها الجيوستراتيجية ضمن انساق فاعلة تكسيبها الدور المؤثر في السياسة العالمية بشكل عام، وفي السياسات الإقليمية المحيطة بها بشكل خاص.

Dilemma of Turkey joining the European Union and its impact on Policy of the AKP

*Dr. Abdul-Nasir M. Surur
Associate Prof. of International Relations
AL-Aqsa University / Palestine*

Mr. Ibraheem Younis Obeid



M.A. in Regional Studies
AL-Aqsa University/ Palestine

Abstract

The study aims to review the motives of Turkish accession to the European Union, and analysis of backgrounds fear and hesitation in spite of the European structural reforms undertaken by Turkey on its economic, constitutional and judiciary and a halt to European standards. The study seeks to shed light on the implications of this frequency on the behavior of Turkey towards the outer region. The study relied on the following courses:

Descriptive analytical method, and the behavioral approach, and a realistic approach.

The Major Points of the study, are:

- Motives and factors from which Turkey for full membership in the European Union in both its internal and external.
- Wallpapers of the European position.
- The Effect of the European position on the policy of AKP and Regional Development.

الهوامش والمصادر

(١) سلّيم عبود، حلم تركيا الأوروبي هل يتجاوز جذورها المشرقية؟، صحيفة الثورة السورية، العدد ٦٠٩٨، ١٢/٧/٢٠٠٥.

(٢) زيا ميرال، وجوناثان س، "تحليل النشاط الزائد للسياسة الخارجية التركية"، (ترجمة) مركز الزيتونة للدراسات والاستثمارات، بيروت، أكتوبر ٢٠١٠، ص ٥-٦.

(معايير كوبنهاجن: هي مجموعة من القواعد التي وضعها الاتحاد الأوروبي للانضمام إليه، ويشترط في هذه المعايير، أن تفي الدول بالأوضاع السياسية والاقتصادية، التي بموجبها ينبغي على كل دولة عضو أن تكون قد بلغت قدرا من الاستقرار المؤسسي لضمان الديمقراطية وسيادة



القانون واحترام حقوق الإنسان ومبدأ القانونية الشرعية وحقوق الأقليات، وأن يكون لديها اقتصاد سوق فاعل وقادر على مواجهة قوى السوق داخل الاتحاد، والوفاء بالتزامات العضوية، واعتماد القواعد والمعايير والسياسات العامة التي تشكل القانون العام للاتحاد الأوروبي. ويساعد الاتحاد الأوروبي هذه الدول على تقبل المكتسبات الأوروبية ويقدم المساعدات المالية لإسراع اقتراب الدول من معايير الاتحاد الأوروبي.

(٣) بشير عبد الفتاح، الدور الخارجي في مسيرة الإصلاحات التركية، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠.

(٤) المرجع نفسه.

(٥) خورشيد دلي، تركيا ومعركة تعديل الدستور، مجلة الوحدة الإسلامية، ٢٠١٠، العدد ١٠١، ص ٢٦.

(٦) حسن أبو طالب، وآخرون، "التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٥-٢٠٠٦"، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية- القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص ٢٢٧-٢٠٩.

(٧) طارق عبدالجليل، "الجيش والحياة السياسية.. تفكيك القبضة الحديدية"، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ٢٠٠٩، ص ٦٥.

(٨) المرجع السابق، ص ٢١٥.

(٩) يغال شلايفر، تركيا والاتحاد الأوروبي... "العضوية" في مصلحة الطرفين، صحيفة الاتحاد الإماراتية، العدد ١١٤٨٢، ١٢/١٢/٢٠٠٦.

(١٠) إدريس بووانو، انعكاسات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي على الشرق الأوسط، موقع قناة الجزيرة الفضائية ٢٠٠٧/٣/٤.

(١١) إفرايم أنبار، أردوغان يصل. صحيفة جيروزليم بوست، ١ مايو، ٢٠٠٥.

(١٢) صحيفة الاتحاد الإماراتية، ١٢/١٢/٢٠٠٦.

(١٣) إدريس بووانو، مرجع سابق.

(١٤) التقرير العقاري الأسبوعي لشركة المزاييا القابضة، تركيا أكبر اقتصاد إسلامي ينتظر الطفرة العقارية، صحيفة القيس الكويتية، العدد ١٢٥٤٠، ١٢/٤/٢٠٠٨.

(١٥) سليمان المدني، "تركيا اليهودية"، دار الأنوار، بيروت، ٢، ١٩٩٨، ص ٢١١.

(١٦) محمد العسومي، تركيا والاتحاد الأوروبي.. حسم المصالح، صحيفة الوقت البحرينية، العدد ١٣٣٧، ١٩/١٠/٢٠٠٩.



- (١٧) خليل العناني، "تركيا والولايات المتحدة.. مصالح إستراتيجية متبادلة"، مركز الجزيرة للدراسات، الناشر الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ٢٠٠٩، ص ١٤٩-١٦٩ .
- (١٨) سعيد اللاوندي، "أمريكا أوروبا: سايكس بيكو جديد في الشرق الأوسط"، نهضة مصر، القاهرة، ط ٢٠٠٦، ص ٢١٦ .
- (١٩) سيريل تاونسند، العلاقة الصعبة بين تركيا والاتحاد الأوروبي، صحيفة الوسط المصرية، ٢٠١٠/٥/٢٥ .
- (٢٠) غيتس يحمل "العناد الأوروبي" تحول تركيا شرقاً، جريدة الرياض السعودية، العدد ١٥٣٢٦، ٢٠١٠/٦/١٠ .
- (٢١) حبي ميلير، ما يريد بوش، البيان الإماراتية، ٢٠٠٣/٩/١٠ .
- (٢٢) جيفري كسب، "أوروبية" تركيا... الدور والدعم الأميركي، جريدة الاتحاد الإماراتية، ٢٠٠٩/٤/١٧ ..
- (٢٣) مصطفى اللباد، أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٢، أكتوبر ٢٠١٠ .
- (٢٤) عبد الحميد منصور، "ماذا يعني انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي"، مجلة المختار، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، العدد ٦، ص ٢٨ .
- (٢٥) إسماعيل حصاف، الصراع على الشرقيين الأوسط والأدنى، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. صحيفة كرد روج الكردية الناطقة بالعربية، ٢٠٠٥/٨/٣ .
- (٢٦) عبدالله الأشعل، تركيا وإسرائيل والبعد العربي الغائب، صحيفة أخبار الخليج البحرينية، ٢/٢٣ .
- (٢٧) تقرير حسام تمام، الملتقى الاقتصادي المشترك بين كل من جمعية الموصياد (اتحاد رجال الأعمال والصناعيين المستقلين) والمنتدى الدولي للأعمال (IBF)، المنعقد في اسطنبول أكتوبر ٢٠٠٠ .
- (٢٨) جان ريبا، مواقف الدول الأوروبية حول مساعي تركيا لدخول الاتحاد، إذاعة الـ "BBC"، الأحد ٢ أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٢:٥٥ بتوقيت GMT .
- (٢٩) إميل ميتشيف، (ترجمة: عارف حجاج) تقرير صادر عن (Qantara) "المركز الاتحادي للتعليم السياسي ومؤسسة دويتشه فيله الإعلامية ومعهد غوته ومعهد العلاقات الخارجية" ألمانيا، ٢٠٠٧ .
- (٣٠) المصدر نفسه .
- (٣١) عبد الزهرة الركابي، تركيا والباب الإسرائيلي، صحيفة دار الخليج الإماراتية، ٢٠٠٥/٥/٧ .



- (٣٢) المصدر نفسه.
- (٣٣) خورشيد دلي، "تركيا والاتحاد الأوروبي" "جدل العضوية وتعدد العقوبات والخيارات"، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الثامنة، تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٠٩، العدد ٩٥، ص ٣١.
- (٣٤) علي حسين باكير، لماذا يخاف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا، صحيفة العصر، ٢٠٠٤/١٠/١.
- (٣٥) خورشيد دلي، مرجع سابق، ص ٣٢.
- (٣٦) عمرو الشويكي، "استراتيجيات بناء الوحدة الأوروبية"، السياسة الدولية، العدد ١٥٧، يونيو ٢٠٠٤، ص ٩٠-٩٣.
- برنامج ما وراء الخبر (مباشر) عنوان الحلقة: "تقلبات الحماسة التركية والمواقف الأوروبية وتأثير المستجدات الدولية وآفاق إتمام الانضمام"، قناة الجزيرة الفضائية، ١٠/٧/٢٠١٠.
- (37) Percy Lehning, *European Citizenship: Towards European Identity*, Working paper serials in European Studies. Vol 2, No3, 1999.
- (٣٨) خورشيد دلي، مرجع سابق، ص ٣٢.
- (٣٩) خالد السرجاني، تركيا وحلم الانضمام للاتحاد الأوروبي، صحيفة البيان الإماراتية، ٢٠٠٨/٤/٢٢.
- (٤٠) محمد جمال عرفة، مخاطر رفض ضم تركيا لاتحاد النادي المسيحي الأوروبي، ٢٠٠٥/١/١: <http://www.almoslim.com/node/85497>
- (٤١) سامية بيبس، الدور التركي المتعاضم في منطقة الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، ربيع ٢٠١٠، العدد ١٤١.
- (٤٢) عبدالعظيم حنفي، "اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية"، السياسة الدولية، العدد ١٥٦، ص ١٣٤-١٣٧.
- (٤٣) محمد نور الدين، إستراتيجية تركية جديدة، شؤون الأوسط، خريف ٢٠٠٤، العدد ١١٦، ص ٢.
- (٤٤) خالد السرجاني، تركيا وحلم الانضمام للاتحاد الأوروبي، البيان الإماراتية، ٢٠٠٨/٤/٢٢.
- (٤٥) محمد مطاوع، "تطوير سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا"، السياسة الدولية، العدد ١٥٧، يوليو ٢٠٠٤، ص ١٠٦-١١٣.
- (٤٦) باتريك سيل، (ترجمة: حكمت فاكه)، شروط تعجيزية لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، صحيفة الثورة السورية، ٢٠٠٦، العدد ١٣١٥١.
- (٤٧) مصطفى اللباد، تركيا والعرب.. شروط التعاون المثمر، مركز الجزيرة للدراسات، الناشر: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى ٢٠٠٩، ص ٢١١.



(48) Graham E. Fuller THE NEW TURKISH REPUBLIC, Turkey as a Pivotal State in the Muslim World, USIP Press Books December 2007.

(٤٩) عائشة كارابات، حوار مع وزير الخارجية التركي احمد داوود أوغلو، حوار العالم الإسلامي، موقع قنطرة- (Qantara.de)، ٢٠١٠/٣/١٥.

(٥٠) خورشيد دلي، اجتماع اسطنبول والنووي الإيراني، صحيفة الوطن السورية، ٢٠١١/١/٢٣
(٥١) برهان كور أوغلو، الاتفاق الثلاثي بخصوص الملف النووي الإيراني، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ٢٠١٠/٦/٣.

(٥٢) تركيا تصر على دور في نووي إيران، تقرير لوكالة ترند كويتال الأذربيجانية للأخبار، ٢٠١٠/١٢/١٤، الساعة ١٧:٣٩ مساءً.

(٥٣) علي حسين باكير، الحسابات التركية في الملف النووي الإيراني، (قاوم) موقع دعم المقاومة الإسلامية في لبنان، ٢٠١٠/٥/١٩.

<http://www.qawem.org/index>

(٥٤) عائشة كارابات، مرجع سابق.

(٥٥) راديو براكابريس، حوار مع وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو حول سياسة تركيا تجاه المنطقة، ٢٠١٠/٢/١١، الساعة ٢٣،٠٠ مساءً.

(٥٦) محسن صالح وبشير نافع (محرران)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لعام ٢٠٠٥، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات، ٢٠٠٦، ص-١١٦ ١٢٠.

(٥٧) محسن صالح (محرر)، التقرير الإستراتيجي الفلسطيني، ٢٠٠٦، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات، ٢٠٠٧، ص١٧٨-١٨٤.

(٥٨) حنا عزو بهنان، هل تنجح الوساطة التركية في التقريب بين سوريا وإسرائيل؟، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٨.

(59) Mehmet Kalyoncu, "[Israel's invasion of Gaza]: A litmus test for Turkey's new foreign policy," Today's Zaman, 6 January 2009.

معضلة انضمام تركيا للاتحاد... ————— د. عبدالناصر محمد وأ. ابراهيم [١٨٣]



